

حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي

الباحثة : عفاف صبار

طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش

ملخص

يُنظر إلى التحكيم التجاري الدولي بوصفه أحد أهم آليات تسوية المنازعات البديلة لمعالجة النزاعات الدولية بطرق سلمية، وذلك بفضل مرونته وكفاءته وسرعته في فض النزاعات. وتُعدّ صلاحيات المحكم من أبرز السمات التي تميّز العملية التحكيمية، غير أن ممارستها ليست غير محدودة، بل يجب توجيهها ضمن الحدود التي تضعها كلٌّ من إرادة الأطراف (اتفاق التحكيم) وقواعد القانون الإيجابي التي تحكم هذا النوع الخاص من الإجراءات. يهدف هذا البحث إلى تناول نطاق سلطات المحكم في التحكيم التجاري الدولي من خلال تحليل بعض المقتضيات الواردة في القانون المغربي رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة التعاقدية، مقارنةً بالمقتضيات الواردة في قانون الأونسيترال النموذجي. يتبدى هذا البحث بالنظر في سلطة المحكم في الفصل في اختصاصه بنفسه وما الذي قد يُعدّ من قبيل ذلك، وذلك من خلال شروطه وقواعده. كما يتناول كذلك القيود القانونية والتعاقدية على سلطات المحكم، مع الإشارة إلى احترام اتفاق التحكيم، واحترام حقوق الأطراف في احترام أصول التقاضي، والنظام العام. وينتهي البحث إلى أن فعالية التحكيم لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تمكين المحكم بصلاحيات تُمكنه من إبقاء الإجراءات على مسارها وتحقيق غايتها، وفي الوقت نفسه يجب إخضاع هذه الصلاحيات لقواعد وضوابط تضمن احترام إرادة الأطراف دون أن يُنسى مشروعية الحكم التحكيمي.

Limits of the Arbitrator's Powers in International Commercial Arbitration

Sabbar Aafaf

PhD Student

Cadi Ayyad University, Marrakech

Abstract:

International commercial arbitration is regarded as one of the most important alternative mechanisms for the peaceful settlement of international disputes, owing to its flexibility, efficiency, and expeditiousness in resolving disputes. The arbitrator's powers constitute one of the key features distinguishing arbitral proceedings; however, their exercise is not unlimited, but must remain within the boundaries established by the parties' will, as expressed in the arbitration agreement, and by the rules of substantive law governing this specific type of proceedings. This study aims to examine the scope of the arbitrator's powers in international commercial arbitration through an analysis of certain provisions of Moroccan Law No. 95.17 on Arbitration and Contractual Mediation, in comparison with the provisions of the UNCITRAL Model Law. The study first examines the arbitrator's power to rule on his or her own jurisdiction and the matters falling within the scope of such power, in light of the applicable conditions and rules. It also addresses the legal and contractual limitations imposed on the arbitrator's powers, particularly with regard to compliance with the arbitration agreement, respect for the parties' procedural rights and due process, and public policy. The study concludes that the effectiveness of arbitration can only be achieved by granting the arbitrator the powers necessary to ensure the proper conduct of the proceedings and the attainment of their objectives, while subjecting the exercise of such powers to rules and safeguards that ensure respect for the parties' will and the legality of the arbitral award.

مقدمة:

ظل عنصر القوة الوسيلة الوحيدة لاقتضاء الحقوق وحمايتها لأمد طويل من الزمن، إلا أن الاعتماد على هذا العنصر تراجع أمام وجود الدولة بعدما تولت مهمة تحقيق العدالة من خلال القضاء والفصل في النزاعات بين الأطراف والمؤسسات داخل البلد الواحد. غير أن تطور العلاقات الاقتصادية واتساع نطاق العولمة أديا إلى ظهور علاقات قانونية ذات عنصر أجنبي، وهو ما أفرز الحاجة إلى اعتماد وسائل بديلة لفض النزاعات، من بينها التحكيم التجاري الدولي بوصفه آلية فعالة ومناسبة لهذا النوع من المنازعات.

وأخذ التحكيم مكانته لدى البشرية منذ العصور القديمة، قبل أن تلجأ المجتمعات إلى إنشاء القضاء الرسمي المنظم، إذ كان يعتمد عليه كوسيلة أساسية لفض النزاعات القائمة على التراضي واختيار أهل الخبرة، فقد عرفت الحضارات القديمة، كحضارات بلاد الرافدين والحضارة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد، ثم الحضارة الرومانية في القرون الأولى للميلاد، صورا متقدمة من التحكيم، خاصة في المنازعات التجارية والبحرية.

ومع تطور المجتمعات، لم يفقد التحكيم أهميته، بل تعزز دوره وأضحى إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تنظيم وتشجيع علاقاتها، لا سيما على الصعيد الدولي، لما يوفره من مرونة وسرعة وحياد في تسوية النزاعات. وقد تجسّد هذا التوجه بوضوح في العصر الحديث، مما رسخ مكانة التحكيم كآلية محورية في فض المنازعات الدولية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول.¹¹³⁶

واختلفت تعاريف الفقه للتحكيم التجاري الدولي والتي انصبت في معظمها على أنه تعبير عن رفض الأطراف عرض نزاع قائم أو مستقبلي على المحاكم الوطنية للدولة واتفقهم على إقامة محكمة خاصة تتشكل من محكمين مؤهلين يتم اختيارهم من قبلهم وتعمل وفق الإجراءات المتفق عليها من لدنهم.

عرف الفقيه الفرنسي "ريني دافيد" ¹¹³⁷ التحكيم التجاري الدولي بأنه وسيلة قانونية لفض النزاع، يلجأ فيها الأطراف، بمحض إرادتهم، إلى شخص أو أشخاص يختارونهم بأنفسهم للفصل في النزاع بقرار ملزم، بدل اللجوء إلى قضاء الدول.¹¹³⁸ كما عرفه "كاري بورن" على أن التحكيم التجاري الدولي آلية خاصة لتسوية المنازعات التجارية ذات الطابع الدولي، تستند إلى اتفاق الأطراف، ويفصل فيها بواسطة محكمين مستقلين بقرار نهائي وملزم قابل للتنفيذ دوليا.

وفي نفس السياق، لم يقدم قانون الأونسترال ¹¹³⁹ أي تعريف مباشر للتحكيم لكنه وضع على أنه اتفاق الأطراف بأن يتم فض أي نزاع ناشئ أو محتمل بينهم عن طريق التحكيم بدلاً من اللجوء إلى القضاء الوطني.

إن سلوك طريق التحكيم ينشأ نتيجة اتفاق الخصوم على حسم النزاع بينهم بعيدا عن ساحات القضاء عبر اتفاقهم على اللجوء لمسطرة التحكيم من جهة، واختيار شخص آخر يتولى مهمة الفصل بينهم يعرف بالمحكم من جهة أخرى، وعليه فإن اتفاق التحكيم هو المصدر الرئيسي لسلطة المحكم في الفصل في هذا النزاع، وعلى أساسه يتحدد اختصاص المحكم بالنظر فيه.

لذلك يستوجب أن يكون اتفاق التحكيم صحيحا مستوفيا لجميع أركانه وشروطه وألا يشوبه أي خلل وإلا كان مصيره البطلان وبالتالي ينتفي معه اختصاص المحكم، ويترتب على ذلك أن يكون الحكم الصادر في هذه الحالة باطلا، ويحق للطرف المتضرر الطعن فيه برفع دعوى البطلان وفقا لما نصت عليه التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

¹¹³⁶ بلغول دنيازاد، سلطات المحكم في التحكيم التجاري الدولي، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، السنة الجامعية 2012\2013، ص 1.

¹¹³⁷ René David : فقيه وقانوني ومن الأسماء المرجعية في مجال التحكيم التجاري الدولي.

¹¹³⁸ كراش ليلي، مبدأ سلطان الإرادة في التحكيم التجاري الدولي، رسالة لنيل شهادة الماستر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص 1.

¹¹³⁹ قانون الأونسترال هو مجموعة من المبادئ الدولية الموحدة للعقود والتحكيم التجاري الدولي، وهو مرجع قانوني دولي غير ملزم إلا بالاتفاق أو التطبيق من الدولة.

فقد أعطى الاتجاه الحديث للمحكم سلطة الفصل في عدم اختصاصه، إذ نصت المادة 16 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1985، على أنه "يجوز لهيئة التحكيم البت في ذلك البت في أي اعتراضات تتعلق بوجود اتفاق التحكيم أو بصحته..".

وعليه حرص كل من القانون المغربي رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والقانون النموذجي للأونسترال بشأن التحكيم التجاري الدولي، على منح المحكم صلاحيات تمكنه من أداء مهمته بفعالية، مع تقييد هذه الصلاحيات بضوابط واضحة، أهمها عدم تجاوز نطاق الاختصاص، واحترام حقوق الدفاع، والإلتزام بقواعد النظام العام.

تبرز حدود سلطة المحكم كمسألة جوهرية في التحكيم التجاري الدولي، إذ أن تحديد صلاحياته بدقة يضمن مشروعية الحكم التحكيمي وعدالته، ويحد من تجاوز المحكم لصلاحياته. كما يساهم ذلك في تعزيز الثقة في التحكيم كوسيلة فعالة ومتوازنة لفض النزاعات ذات الطابع الدولي، مما يجعل دراسة نطاق سلطات المحكم وفهمها أمرا أساسيا لكل الأطراف المعنية بالتحكيم.

إشكالية الموضوع:

تسلط هذه الدراسة الضوء على موضوع سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي والتي تثير إشكالية دقيقة تتعلق بمدى امتداد سلطة المحكم وحدود ممارستها وفق القيود الناشئة عن الاتفاق والقانون وهذه الإشكالية تحيلنا أثناء البحث في ثناياها على الخوض في تساؤلات أخرى على غرار:

- ما هو النطاق القانوني لسلطة المحكم وفق القانون 95.17 والقانون النموذجي للأونسترال؟
 - ماهي القيود القانونية والاتفاقية الواردة على سلطة المحكم في تقرير اختصاصه؟
 - ماهي الصلاحيات الإجرائية التي يخولها القانون للمحكم لتنظيم سير إجراءات التحكيم؟
 - ماهي القيود القانونية أو الاتفاقية التي تحد من تدخل المحكم في الإجراءات التحكيمية؟
- ونظرا لتعدد الموضوع وتعدد الإشكالات التي يثيرها على الصعيد العلمي، سعينا لمقاربتها وفق التصميم التالي:

○ المطلب الأول: حدود سلطة المحكم للفصل في اختصاصه

○ المطلب الثاني: حدود سلطة المحكم في تدبير النظام الإجرائي للتحكيم

المطلب الأول: حدود سلطة المحكم للفصل في اختصاصه

يشكل تحديد الأساس القانوني لسلطة المحكم وحدودها إحدى القضايا الجوهرية في النظام العام، لما يترتب عنها من آثار قانونية مباشرة تمس صحة الإجراءات التحكيمية ومشروعية الأحكام الصادرة عنها، فالمحكم خلافا للقاضي، لا يستمد سلطته من الدولة، وإنما من إرادة الأطراف المعبر عنها في اتفاق التحكيم، وهو ما أقرته أغلب التشريعات الوطنية، وكرسته اتفاقيات التحكيم وكذا أنظمة مراكز التحكيم. رغم ذلك تظل سلطة المحكم خاضعة لمجموعة من القيود القانونية التي تروم إلى تحقيق التوازن بين مبدأ سلطان الإرادة وضمان احترام القواعد الأساسية للنظام القانوني العام، لاسيما عند فصل المحكم في مسألة اختصاصه.

استنادا لما سبق، يخصص هذا المطلب لدراسة سلطة المحكم في الفصل في اختصاصه، في إطار فقرتين، (الأولى) نتناول فيها الأساس القانوني لسلطة المحكم، بينما نخصص (الثانية) لبيان القيود الواردة على هذه السلطة عند الفصل في اختصاصه.

الفقرة الأولى: الأساس القانوني لسلطة المحكم.

تستند سلطة المحكم إلى أسس قانونية متينة تنظمها القوانين الوطنية والدولية، بالإضافة إلى الاتفاقيات بين الأطراف، بما يضمن صحة إجراءات التحكيم وفعالية الأحكام الصادرة. ويشمل هذا الأساس مفهوم مبدأ الاختصاص بالاختصاص (أولا)، وموقف الاتفاقيات التحكيمية والقوانين المنظمة لها (ثانيا).

أولا: مفهوم مبدأ الاختصاص بالاختصاص

يعد مبدأ اختصاص المحكم بالبت في مسألة اختصاصه من المبادئ الأساسية في مجال التحكيم التجاري الدولي، لما يتيح من اختصار للوقت وتبسيط للإجراءات أثناء إصدار الحكم التحكيمي.

نادى بعض الفقه بمبدأ الاختصاص بالاختصاص كأساس لاختصاص المحكم بالفصل في الدفع بعدم اختصاصه، وهذا المبدأ- والذي يعبر عنه بمصطلح (compétence)- كما يعرفه البعض هو "حق المحكم في تكوين عقيدته حول تحديد اختصاصه وتأكيد ذلك بحكم مع إعمال رقابة القضاء على هذا الحكم لاحقا".¹¹⁴⁰ فهذا المبدأ يجعل الأمر متروكا للمحكم للفصل في وجود اتفاق التحكيم وصلاحيته ونطاقه.

وقد تعددت الاتجاهات في البحث عن أساس مقبول لهذا المبدأ، ويمكن إجمال هذه الإتجاهات في ثلاث أسس، أولها اتفاقي وثانها تشريعي وثالثها قضائي.

يرى جانب من الفقه، أن مبدأ الاختصاص يجد أساسه ومصدره في مبدأ استقلال اتفاق التحكيم عن العقد الأصلي، وأن قاعدة الاختصاص متفرعة من مبدأ الإستقلالية، وأنه من المبادئ المترتبة على مبدأ إستقلالية اتفاق التحكيم. ومن نتائج التسليم بمبدأ الإستقلالية إعطاء المحكم سلطة النظر في مسألة اختصاصه، فيكون لهيئة التحكيم ولاية التصدي لجميع الدفوع المثارة أثناء سير خصومة التحكيم بما في فيها تلك الناشئة عن مدى التأثير المتبادل بين العقد الأصلي واتفاق التحكيم، دون الحاجة إلى وقف إجراءات التحكيم، وعرض الأمر على القضاء الوطني للفصل فيه.¹¹⁴¹

يرى البعض الآخر، أن أساس مبدأ الاختصاص لا يقوم على أساس إستقلالية اتفاق التحكيم عن العقد الأصلي، لأنه ليس هناك ثمة علاقة بين مبدأ الاختصاص بالاختصاص وبين مبدأ إستقلالية اتفاق التحكيم، ولهذا فإن مبدأ الاختصاص بالاختصاص يستمد أساسه من النص التشريعي في القانون التحكيمي المطبق، أو من قانون التحكيم في دولة المقر، وبصفة عامة من مجموع الدول المحتمل أن تمنح المحكم سلطة الفصل في مسألة اختصاصه.¹¹⁴²

ثانيا: موقف التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية من مبدأ الاختصاص بالاختصاص

كرست معظم التشريعات القانونية مبدأ الاختصاص بالاختصاص، ومنها التشريع المغربي ضمن القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الإتفاقية، وبالأخص المادة 32 منه التي تعد أحد أبرز المقترضات التي عكست التحول التشريعي، إذ كرست بشكل صريح مبدأ الاختصاص بالاختصاص، مخولة هيئة التحكيم الولاية الأولى للفصل في مسألة اختصاصها. ويعكس هذا المقتضى تفوق التحكيم على أي تدخل قضائي مبكر، دون أن يشكل ذلك مساسا بضمانات التقاضي. كما اعتمد المشرع ضوابط إجرائية دقيقة لممارسة الدفع بعدم الاختصاص، وربطه بمرحلة ما قبل الخوض في جوهر النزاع. كما يتضح من هذا أن المشرع حرص على إيجاد توازن بين إستقلالية هيئة التحكيم وحماية النظام العام، بما ينسجم مع المعايير الدولية الحديثة للتحكيم التجاري.¹¹⁴³

في الإطار نفسه، نجد القانون النموذجي لهيئة الأمم المتحدة قد أكد على مبدأ الاختصاص بالاختصاص في المادة 16 منه، على أن يثار الدفع في موعد أقصاه تقديم بيان الدفاع. ومنحت للهيئة التحكيمية كيفية الفصل في اختصاصها إما كمسألة أولية أو في حكم نهائي، وإذا فصلت المحكمة بخصوص اختصاصها بحكم تمهيدي فما على الطرف المدعي إلا الطعن فيه في غضون 30 يوم من تاريخ إعلانها.¹¹⁴⁴

¹¹⁴⁰ أنور علي أحمد الطشي، مبدأ الاختصاص بالاختصاص في مجال التحكيم، الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، 2009، ص 38.

¹¹⁴¹ فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، الجزء الخامس، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص 208.

¹¹⁴² حفيظة حداد، الموجز في النظرية العامة المعاصرة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 130.

¹¹⁴³ المادة 32 من القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7099 بتاريخ 13 يونيو 2022.

¹¹⁴⁴ المادة 16 من القانون النموذجي لهيئة الأمم المتحدة. منشور على موقع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

كما اعترفت اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المنتسبة للمركز الدولي لتسوية خلافات الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، للمحكم بتقرير اختصاصه حيث جاء في المادة 41 منها أن "هيئة التحكيم هي التي تحدد اختصاصها"، وأي دفع بعدم الاختصاص يجب فحصه وتحديد ما إذا كان يجب أن يعامل بإعتباره مسألة شكلية، أو أن فحصه يجب أن يلحق بفحص النقاط الموضوعية. واستكمالا لما تم عرضه، أكدت الإتفاقية الأوروبية لعام 1961 المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي في مادتها الخامسة على جواز فصل هيئة التحكيم في اختصاصها، وقد إنصب إهتمامها على منح هيئة التحكيم سلطة النظر في الدفوع المتعلقة بعدم الاختصاص، وعدم وقفها لإجراءات التحكيم، وإذا ما قبلت الدفع انتهى امر التحكيم.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت معظم لوائح التحكيم مبدأ اختصاص المحكم التجاري الدولي بالفصل في مسألة اختصاصه، منها قواعد تحكيم مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في مادته 22 منه والتي أكدت أن المحكم هو صاحب الاختصاص في الفصل في الدفوع المثارة بعدم اختصاصه بما في ذلك الدفوع المتعلقة بوجود أو صحة شرط التحكيم. 1145

أما المشرع الفرنسي فقد نص على مبدأ الاختصاص بالاختصاص في المادة 1366 من قانون المرافعات الفرنسي الجديد بشأن التحكيم الداخلي، غير أن الفقه والقضاء الفرنسي أكدا تطبيق هذا المبدأ في التحكيم التجاري الدولي لأسباب عدة، أبرزها اتفاق أطراف التحكيم التجاري الدولي على خضوع تحكيمهم لأحكام المادة 1366، وذلك بمقتضى المادة 1395 من المرسوم الفرنسي المتعلق بالتحكيم الدولي.

الفقرة الثانية: القيود الواردة على سلطة المحكم في تحديد اختصاصه

إن أهم ما يقيد سلطات المحكم أثناء نظره في النزاع المعروض على أنظاره يتمثل في ضرورة احترامه للضمانات الخاصة للتقاضي أثناء إدارته لذلك النزاع، إلى جانب احترامه للنظام العام وضمان عدم مخالفة هذا الأخير لا سيما ما يصدره من أحكام. ويعد مبدأ المساواة بين الأطراف من أهم الضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضي التي يتوجب على المحكمين التقيد بها واحترامها. إن مبدأ المساواة بين الخصوم ليس فكرة لصيقة بمسطرة التحكيم فقط بل هي عنصر أساسي على مستوى القضاء أيضا كحق دستوري يلزم القاضي ويقيده هو الآخر، فقد كانت ومازالت المساواة أمام القضاء من أهم صور المساواة أمام القانون. وعليه فالمهام المنوطة بالمحكم تحتم عليه التقيد بمبدأ المساواة بين أطراف الخصومة التحكيمية لجعل المحاكمة التحكيمية محاكمة عادلة، وهذا الالتزام ينبغي أن يكون حقيقة مجسدة على أرض الواقع من خلال منح كل الأطراف فرص متساوية لإبداء دفاعهم وطلباتهم.

إلى جانب ذلك فإن مبدأ المواجهة في الإجراءات لا يقل أهمية عن سابقه ويعتبر ضمانا من ضمانات حقوق الدفاع وعنصر من عناصرها، ويتربط على ذلك أنه يجب أن يتم كل إجراء من إجراءات الدعوى في مواجهة الطرف الآخر ومجاوبته كل طرف في الدعوى بما يقدمه غيره من أدلة وعناصر للإثبات.

ومن ثم فلا يسوغ لهيئة التحكيم أن تسند حكمها إلى وقائع وأدلة إثبات ومذكرات ومستندات قدمها أحد الأطراف، ولم تكن محلا للإطلاع والحوار والمناقشة من الطرف الآخر. فإذا خالفت هيئة التحكيم هذا المبدأ كان حكمها باطلا لمخالفته النظام العام الإجرائي.

بناء على ما سبق ذكره فإن التشريعات الدولية المنظمة للتحكيم تؤكد على أن النظام العام مسألة جوهرية ينبغي الوقوف عندها وعدم الخروج عنها كونه يمثل كل المبادئ السامية التي تخص الدولة في حد ذاتها أو في علاقاتها مع غيرها من الدول، بل إن الأمر لم يتوقف عند مجرد التأكيد على عدم مخالفته وإنما تعدى ذلك إلى رتيب الجزاء ببطالان كل الحكم التحكيمي متى ثبت تحقيق ذلك. 1146

1145 عميور نجا، سلطة المحكم في إصدار الحكم التحكيمي التجاري الدولي، رسالة لنيل شهادة الماستر، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية 2022\2023، ص 21-22.

1146 ضيف صارة، "حدود سلطات المحكم"، دفاتر السياسة والقانون"، المجلد 12 العدد 2، يونيو 2020، ص 186-187.

بذلك يتضح أن سلطة المحكم في تقرير اختصاصه، رغم أهميتها في إرساء مبدأ الاختصاص بالاختصاص، ليست مطلقة، بل تخضع لقيود قانونية وإجرائية تهدف إلى حماية حقوق الأطراف وضمان النظام العام. هذه القيود تشكل إطارا متوازنا يضمن فعالية التحكيم واستقلالية المحكم من جهة، وحماية مصالح الأطراف وتحقيق العدالة من جهة أخرى. من هذا المنطلق، يكتسب النظام الإجرائي للتحكيم أهمية قصوى، حيث تتجلى سلطته في تنظيم الإجراءات وضمان سير التحكيم، وهو ما سنتناوله بمزيد من التفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: حدود سلطة المحكم في تدبير النظام الإجرائي للتحكيم

يكتسي الجانب الإجرائي في الخصومة التحكيمية أهمية بالغة، لما له من تأثير مباشر على سلامة الإجراءات ومشروعية الحكم الصادر فيها، إذ يحرص المحكم التجاري الدولي على إعطائه عناية خاصة سواء عبر الالتزام بالقواعد الإجرائية المتفق عليها بين أطراف النزاع، أو من خلال تنظيم وسير مراحل الدعوى التحكيمية منذ تشكيل هيئة التحكيم إلى غاية إصدار الحكم. كما يلقي على المحكم التزام باحترام المبادئ العامة للتقاضي، على رأسها مبدأ المواجهة وحق الدفاع والمساواة بين الأطراف بما يضمن تعزيز فعالية الحكم التحكيمي ونجاعته.

وانطلاقا من الدور المحوري الذي يضطلع به المحكم في إدارة الخصومة أو العملية التحكيمية، تتضح مظاهر سلطته الواسعة في تدبير الإجراءات وتنظيم مختلف مراحل الدعوى (الفقرة الأولى).

غير أن السلطة الإجرائية المخولة للمحكم لا تمارس بشكل مطلق، بل يجب عليه احترام القواعد القانونية الآمرة، والتقييد بالضوابط والشروط الإجرائية التي اتفق عليها أطراف النزاع ضمن اتفاق التحكيم أو وفق القواعد الإجرائية المعتمدة، حفاظا على حقوق الدفاع ومبدأ المساواة بين الأطراف (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مظاهر سلطة المحكم في إدارة الإجراءات

تتجلى سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي من خلال قدرته على إدارة الإجراءات بشكل فعال، مما يضمن سير النزاع التحكيمي بطريقة عادلة. وفي هذا الإطار، سنتناول سلطة المحكم في تحديد لغة ومكان التحكيم (أولا)، ثم سلطته في تحديد القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم (ثانيا).

أولا: سلطة المحكم في تحديد لغة ومكان التحكيم

إن اللغة التحكيم أهمية بالغة في التحكيم التجاري الدولي بالنظر لتأثيرها على الجانب النفسي والقانوني، لذا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار سواء من طرف المحكمين أو من قبل أطراف النزاع، فإذا اتفق أطراف الخصومة التحكيمية على لغة التحكيم فما على المحكم إلا الأخذ بها، أما إذا غابت إرادة الأطراف في تحديدها فعلى المحكم أن يتدخل ويحدد اللغة التي تمر بها العملية التحكيمية. ومن هذا المنطلق فإن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو على أي معيار يعتمد المحكم أثناء تحديده للغة التحكيم؟

لقد تضاربت الآراء حول المعايير التي يأخذ بها المحكم أثناء تحديده للغة ومكان التحكيم إذا ما غابت إرادة الأطراف، فهناك من يعتقد بلغة العقد أو لغة المستندات المتبادلة قبل نشوء النزاع، وكل المؤشرات المعبرة عن إرادة الطرفين حول اللغة التي اختارها، فالفقه الفرنسي يرى أن لغة العقد ليست لغة عادلة ولا تشكل مؤشرا صحيحا، فالطرفان اختارا لغة ثالثة لأن كل منهما لا يعرف لغة الآخر، وأنه تحقيقا للعدالة على المحكم أن يترك لهذه الأطراف تتحدث بلغتها ويمكن اعتماد لغة أخرى رسمية لإجراءات التحكيم والحكم التحكيمي.

أما مكان التحكيم، فلم تتفق جل القوانين على معيار واحد له، إذ يأخذ بعين الاعتبار جنسية أطراف النزاع إلا أنه من المستحسن أن يكون بلد التحكيم غير جنسية أحد الطرفين (حيادي)، حيث يأخذ في الحسبان محل الإقامة الدائم للمحكمتين أو مكان العمل

من أجل اختصار المسافات ومصاريف الانتقال، كما يأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية بأن يكون مكان العقد تتوفر فيه كل الظروف المواتية بشكل يرتاح له كل الأطراف، وبالتالي يجب ألا توجد عراقيل تحد من حرية الانتقال من بلد إلى آخر. 1147

في الإطار نفسه، تنص المادة 20 من القانون النموذجي لهيئة الأمم المتحدة أنه: "لطرفين حرية الاتفاق على مكان التحكيم فإذا لم يتفق على ذلك، تولت هيئة التحكيم تعيين المكان على أن تأخذ في الاعتبار ظروف القضية بما في ذلك راحة الطرفين".

استنادا على الفقرة الأولى من هذه المادة فإنه يجوز لهيئة التحكيم أن تجتمع في أي مكان تراه مناسبا للمداولة بين أعضائها، ولسماع أقوال الشهود أو الخبراء أو طرفي النزاع أو لفحص المستندات ما لم يتفق الطرفين على خلاف ذلك. 1148

انسجاما مع ما أقر القانون النموذجي للأونسترال، فيما يخص حرية الأطراف في الاتفاق على مكان التحكيم، مع تخويل الهيئة التحكيمية سلطة تعيينه عند غياب هذا الاتفاق، كرس المشرع المغربي التوجه نفسه في المادة 33 من القانون 95.17 حيث منح الأولوية لإرادة الأطراف، وأجاز لهيئة التحكيم تعيين مكان التحكيم مراعاة لظروف النزاع.

ثانيا: سلطة المحكم في تحديد القانون الواجب التطبيق على الإجراءات

تلعب إرادة أطراف النزاع دورا كبيرا في التحكيم التجاري الدولي، إذ لا تحكيم بدون اتفاق مسبق، فهذا الأخير يمكن أن شمل أحكام خاصة بالتحكيم، مثل المنازعات التي يشملها والكيفية التي يجب من خلالها تعيين الهيئة التحكيمية وغيرها من الإجراءات؟، يضل القيد الوحيد الذي يعترض هذه الإرادة هو النظام العام.

وإذا كانت قاعدة خضوع إجراءات التحكيم لإرادة الأطراف لا جدال فيها، فإن الإشكال هنا يظهر عندما تغيب إرادة الأطراف عن تحديد قواعد الإجراءات المطبقة على الخصومة أو عدم كفاية القانون المختار، فهنا يظهر دور المحكم في اختيار القواعد الإجرائية. 1150

قد يحدد الأطراف القانون الواجب التطبيق على إجراءات دعوى التحكيم التجاري الدولي، لكن يمكن أن تكون هذه القواعد غير كافية بالإمام بموضوع النزاع أو لا يمكن لمحكمة التحكيم تطبيقها، وهناك حالات تغيب فيها إرادة المحتكمين في تعيين القانون الإجرائي وأمام هذا الموقف يتدخل المحكم في تحديد القواعد التي يطبقها على النزاع المعروض أمامه.

فقد اتجه الفقه والمعاهدات الدولية وقضاء التحكيم نحو إبعاد إجراءات التحكيم الخاصة في مجال المعاملات الدولية، بحيث يعتمد المحكم على النظم الإجرائية الوطنية المعمول بها في الدول المختلفة، سواء كانت في دولة مقر التحكيم أو في أي دولة أخرى، مستعينا بالقواعد الاحتياطية للدولة التي يجري فيها التحكيم، وذلك في الحالات التي يغيب فيها إرادة الأطراف بشأن تحديد القواعد الإجرائية الواجب إتباعها.

إن هيئة التحكيم أثناء توليها تحديد القواعد الإجرائية تتمتع بنفس الحرية التي كانت متاحة للأطراف، وبذلك يمكن لها أن تضع القواعد الإجرائية التي تراها مناسبة لظروف النزاع في كل مسألة من المسائل الإجرائية التي تصادفها أثناء السير في الخصومة التحكيمية. 1151

1147 بلغول دنيازاد، مرجع سابق، ص 6-7.

1148 المادة 20 من القانون النموذجي لهيئة الأمم المتحدة.

1149 المادة 33 من القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

1150 بلغول دنيازاد، مرجع سابق، ص 10.

1151 William W. Park, "The Arbitrator's Jurisdiction to Determine Jurisdiction", Boston University School of Law / ICCA Congress Series (Permanent Court of Arbitration, The Hague), 18 mars 2007, Page 158.

ويمكن أن تكون هذه القواعد مستمدة من لائحة أحد مراكز التحكيم أو قانون دولة معينة،¹¹⁵² فمن التشريعات الداخلية التي منحت لهيئة التحكيم سلطة تعيين القواعد الإجرائية نجد التشريع المغربي من خلال المادة 33 من القانون 95.17¹¹⁵³ التي تخول للهيئة التحكيمية سلطة تنظيم الإجراءات والتحكم في مسار التحكيم بما تراه مناسبا في حال عدم اتفاق الأطراف على قواعد إجرائية معينة.

أما على المستوى الدولي فإن القانون النموذجي لهيئة الأمم المتحدة في المادة 19 منه يسمح لهيئة التحكيم السير في الإجراءات بالكيفية التي تراها مناسبة في حالة غياب اتفاق الأطراف حول تحديد القواعد الإجرائية الواجبة التطبيق من قبل المحكم. وبناء على ما تقدم نجد أن المحكم لا يتدخل في تعيين القانون الذي يطبق على إجراءات دعوى التحكيم التجاري الدولي إلا إذا لم يكن ثمة اتفاق بين المحكمتين أو أن القواعد المختارة من قبل أطراف النزاع غير قابلة للتطبيق أو عدم كفايتها.¹¹⁵⁴

ثالثا: سلطة المحكم في إجراءات الإثبات

الأصل في أدلة الإثبات في الدعوى التحكيمية أن يتم تنظيمها حسب اتفاق الخصوم، حيث منحت التشريعات الحرية لأطراف التحكيم في اختيار القواعد الإجرائية التي ستطبق على نزاعهم التحكيمي ومن بينها قواعد الإثبات، وبالمقابل فقد عرفت هذه التشريعات للمحكم والهيئة التحكيمية بالدور الإيجابي في إدارة عملية الإثبات ومنحتها سلطة واسعة في هذا الصدد. ويكون لهيئة التحكيم سلطة اتخاذ أي إجراء من إجراءات الإثبات ولو من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب الخصوم إذا تطلبت ظروف المنازعة، ويكون ذلك في حالة عدم كفاية المستندات التي قدمها الخصوم مع مراعاة ما اتفق عليه الخصوم وذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة.

ومن تلك الإجراءات التي يتخذها المحكم في الإثبات، الأمر بإلزام أحد الأطراف بتقديم مستند تحت يده بناء على اتفاق الخصوم أو أن يأمر بالمعينة أو الخبرة أو تقديم أدلة إضافية في أي مرحلة من مراحل التحكيم. كما أن لهيئة التحكيم أيضا إمكانية رفض إجراء من إجراءات الإثبات إذا رأت أن لا قيمة له ولن يؤثر في إقناعها أو أنه غير متعلق بالدعوى التحكيمية.

وبالتالي، فلهيئة التحكيم السلطة الكاملة في قبول أو رفض ما يقدم لها من أدلة سواء من أطراف التحكيم أو من الغير. وهذا ما أكدته المادة 1\27 من قواعد الأونسترال للتحكيم الموضوعة من طرف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لسنة 2013 حيث جاء في الفقرة الأخيرة "تقرر هيئة التحكيم مدى مقبولية الأدلة المقدمة وصلتها بالدعوى وطابعها الجوهري ووزنه".¹¹⁵⁵

كما للمحكم السلطة في تقدير الأدلة أو المستندات المقدمة إليه، فهو بتقديره هذا يكون له سلطة الرقابة على الدليل الذي استند إليه الخصوم، فهو بذلك تكون له سلطة تقديرية تجعله لا يبني قضاءه إلا بعد أن يطمئن للدليل أو المستند، وتغول هذه السلطة التقديرية أيضا للمحكم الحرية في استنباط القرائن التي يقتنع بها ليرتب حكمه عليها مادامت تؤدي إلى ثبوت الواقعة المرتبة للأثر القانوني المدعى به.¹¹⁵⁶

وبالعودة إلى المشرع المغربي نجده لم ينص صراحة على ما جاءت به المادة 1\27 من قانون الأونسترال، إلا أنه يمكن استنباطها من خلال مجموعة من المقتضيات العامة التي تمنح هيئة التحكيم سلطة تدبير المسطرة ومعها تدبير الإثبات خاصة في حالة غياب اتفاق الأطراف، شريطة احترام مبدأ المساواة بين الأطراف وتمكين كل طرف من الإدلاء بدفعه وعدم مخالفة النظام العام.¹¹⁵⁷

¹¹⁵² عكاشة محمد عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1998، ص 217.

¹¹⁵³ تنص المادة 33 من القانون 95.17 على: "لهيئة التحكيمية تحدد إجراءات مسطرة التحكيم التي تراها مناسبة مع مراعاة أحكام هذا القانون، دون أن تكون ملزمة بتطبيق القواعد المعمول بها لدى المحاكم، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك في اتفاق التحكيم. ويمكن للهيئة أيضا تعديل هذه الإجراءات أثناء سير التحكيم إذا دعت الحاجة لذلك".

¹¹⁵⁴ Sigvard Jarvin, "The sources and limits of the arbitrators power", Arbitration International, Volume 2, Issue 2. 1 Avril 1986, page 140-163.

¹¹⁵⁵ ابراهيم العسري، ضمانات التحكيم التجاري - دراسة مقارنة -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2015، ص 250.

¹¹⁵⁶ علي أبو عطية، القواعد الإجرائية للإثبات أمام المحكمين، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 64.

¹¹⁵⁷ المادة 47 من القانون 95.17 المتعلقة بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

الفقرة الثانية: القيود القانونية والاتفاقية على السلطة الإجرائية

تكريسا لمبدأ فعالية التحكيم وضمنا لحسن سير إجراءاته، اتجهت أغلب التشريعات المقارنة إلى تقييد سلطة المحكم في اختيار القانون الإجرائي وذلك من خلال إخضاعها لمجموعة من الضوابط، تتمثل أساسا في ضرورة ملائمة الإجراءات لطبيعة النزاع (أولا)، والتقييد باحترام مقتضيات النظام العام الإجرائي (ثانيا).

أولا: ملائمة الإجراءات للنزاع

ينبغي على المحكم عند وضعه للتنظيم الإجرائي للخصومة أن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط عناصر المشروعية لهذه القواعد بناء على التفويض الصادر إليه، وإنما عليه الأخذ بعين الاعتبار عناصر الملاءمة، أي ملائمة الإجراءات لطبيعة النزاع، وهي سلطة موضوعية لا تقوم على الاعتبار الشخصي التقديري لوجهة نظر المحكم بل معناها ملائمة طبيعة النزاع وظروف نشأته مع الإجراءات اللازمة لحسمه، مع تحقيق التوازن بين مختلف عناصر شرعية التحكيم من سرعة وسرية وعدم طغيان عنصر آخر. 1158

وفي هذا الإطار، يرد على سلطة المحكم وهو يصدد اتخاذ إجراءات الإثبات للفصل في النزاع المطروح أمامه قيود وجب عليه احترامها: 1159

- ضرورة احترام المبادئ الأساسية للتقاضي في مجال الإثبات، وهي مبادئ مسلم بوجود مراعاتها والإلتزام بها في جميع نظم التحكيم دون الحاجة للنص عليها أو اتفاق الأطراف عليها، كمبدأ المساواة في تقديم المستندات والاطلاع عليها، والمواجهة بين الخصوم، واحترام مقتضيات الدفاع، وكل تجاوز لهذه المبادئ يؤدي بحكم التحكيم إلى البطلان.
- يجب على هيئة التحكيم "في حالة تعدد المحكمين" أن تقوم مجتمعة بإجراءات الإثبات، إذ ليس لها أن تفوض لأحد أعضائها القيام بذلك ما لم يخولها الإجراء هذه السلطة، أو يخولها القانون الذي تطبقه. كما يجب أن يشارك هؤلاء المحكمين في حالة تعددهم في إجراءات التحقيق طوال فترة الخصومة التحكيمية، ولا يجوز لأحدهم الانفراد في اتخاذ إجراءات الإثبات دون علم الآخرين.

ثانيا: احترام النظام العام الإجرائي

ينبغي للمحكم أن يضع القواعد الإجرائية ويطبقها على نحو يكرس احترام النظام العام الإجرائي، وإلا كان حكمه عرضة للبطلان وعدم التنفيذ، سواء تعلق الأمر بالنظام العام الدولي أو النظام العام الداخلي. يقصد بالنظام العام الإجرائي الدولي مجموع الأصول العامة والمبادئ الأساسية المتبعة في التقاضي، التي لا يتصور تحقيق العدالة دون الإلتزام بها، والتي تجد مكانتها في مختلف النظم القانونية بصفة عامة كمبدأ المساواة بين الأطراف أمام القاضي ومبدأ المواجهة، ومبدأ صحة تشكيل هيئة التحكيم ومبدأ حياد القاضي. 1160

ويتربط على مخالفة حكم التحكيم الدولي لقواعد النظام الدولي الإجرائي عدم الاعتراف به من طرف القضاء الوطني لدولة التنفيذ ورفض الأمر بتنفيذه.

إن المحكم باعتباره الشخص الذي عينه الأطراف للفصل فيما نشأ بينهم من نزاع يقع على عاتقه واجب أساسي وهو الإحترام التام للقواعد القانونية، حيث إن المحكم يبدأ حينها بممارسة اختصاص يعود في الأصل إلى صاحب الاختصاص الأصيل في حل النزاعات، وهو قضاء الدولة.

وبالتالي يفرض هذا التكليف على المحكم الإلتزام بضرورة الوصول إلى حكم عادل بين الأطراف، كما يلقي عليه التزام إقامة التوازن بين أطراف النزاع بشكل يراعي مصالحهم من ناحية، ووجوب مراعاة مصلح المجتمع أو المجتمعات التي قد تتأثر بنتيجة الحكم من

1158 عميور نجا، مرجع سابق، ص 30.

1159 علي أبو عطية، مرجع سابق، ص 64.

1160 سرحاني عبد القادر، "فكرة النظام العام الدول في التحكيم التجاري الدولي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 104.

ناحية أخرى، حيث يمكن ضبط التزام المحكم في ممارسة الواجب الأخير من خلال احترامه للنظام العام، ولأنه في هذه الحالة يحل محل قضاء الدولة، لذلك وبسبب هذه الرخصة التي منحها له القانون يتوجب عليه مراعاة قواعد النظام العام.¹¹⁶¹ لكن الواقع يواجهنا بمعطيات تختلف عن الكيفية التي يتعامل بها القاضي مع قواعد النظام العام، لأن المحكم لا يملك قانون اختصاص يعود إليه ولا يمثل سيادة أية دولة وبالتالي فكل القوانين تعتبر بالنسبة إليه أجنبية وفي ذات المرتبة من حيث إمكانية تطبيقها، وهو ما يعني أن إلزام المحكم بتطبيق قواعد نظام عام بمفهوم القانون الدولي الخاص سيجعله كالقاضي في الدولة التي يسود فيها هذا المفهوم، مما قد يضطر المحكم إلى استبعاد القانون المختار من قبل الأطراف أو المحدد من قبله بحجة احترامه لقواعد النظام العام، وهو ما من شأنه التأثير على استمرارية واستقلالية التحكيم.¹¹⁶² يتضح مما سبق أن سلطة المحكم في تدبير النظام الإجرائي للتحكيم تقوم أساسا على مبدأ المرونة التي تظل مقيدة بمجموعة من الضمانات الإجرائية الأساسية التي لا يجوز الإخلال بها، ومنها مبدأ المساواة وحق الدفاع واحترام مبدأ مواجهة. وبالتالي، فإن حسن ممارسة هذه السلطة يظل رهينا بتحقيق التوازن بين متطلبات السرعة والفعالية من جهة، وضمان عدالة الإجراءات وسلامتها والحفاظ على حقوق الأطراف من جهة أخرى، بما يعزز الثقة في نظام التحكيم كوسيلة بديلة أو موازية لحل المنازعات.

خاتمة:

نستخلص من خلال تناول موضوع حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي، أن المحكم يعد قاضيا من نوع خاص، بحيث يستمد خصوصيته من تفويض الأطراف له عن اختيارهم اللجوء إلى التحكيم بدل القضاء. نظرا لما تتوفر عليه هذه الوسيلة على عدة مزايا تتعلق بالسرعة والمرونة والفعالية في تسوية النزاعات الاستثمارية والمعاملات التجارية الدولية. وعلى هذا الأساس، أصبح التحكيم التجاري الدولي الآلية الأنسب لتسوية النزاعات الناشئة عن العقود الاستثمارية والتجارية، حيث تمنح للأطراف قضاء قانوني مرن يتجاوز القيود الشكلية والإجرائية المتعلقة بالقضاء العادي. ولتكريس حسن سير هذه العملية، تدخلت التشريعات، وعلى رأسها التشريع المغربي من خلال القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، لتنظيم التحكيم بمنح المحكم سلطات محددة، سواء في تقدير إرادة الأطراف أو في إدارة أو تسير النزاع المعروف عليه عند غياب الاتفاق بين الأطراف، مع احترام الضوابط الأساسية وضمان حقوق الأطراف. كما يتضح من خلال هذه الدراسة، سواء في فصل المحكم في اختصاصه أو في تدبير النظام الإجرائي للتحكيم، أن سلطته ليست مطلقة، بل خاضعة لمجموعة من القيود القانونية والاتفاقية لحماية الأفراد وضمان حقوقهم واحترام مبادئ العدالة. فسلطة الحكم في الفصل في اختصاصه، تقف عند حدود إرادة الأطراف المعبر عنها في اتفاق التحكيم، والخضوع لرقابة القضاء. أما بخصوص سلطته في التدبير الإجرائي للتحكيم، فقد تبين أنها تركز على مبدأ المرونة، الذي يتيح تكييف الإجراءات بما يتلاءم مع طبيعة النزاع وخصوصياته. غير أن هذه المرونة هي الأخرى مقيدة بمجموعة من الضوابط الأساسية، باعتبارها ضمانات جوهرية لا يجوز للمحكم الإخلال بها أو تجاوزها. وبناء عليه، نستخلص أن القيود القانونية الواردة على سلطة المحكم لا تمس بفعالية التحكيم ولا تحول دون تحقيق فعاليته، بل تشكل إطارا قانونيا منظما يوازن بين فعالية التحكيم وضمانات التقاضي. كما تؤكد هذه القيود أن التحكيم جزء لا يتجزأ من المنظومة القانونية الوطنية والدولية.

استنتاجات:

- القيود الواردة على سلطة المحكم لا تشكل عائقا أمام فعالية التحكيم بل هي إطار قانوني منظم للعملية.

1161 حسام التلهوني، "مدى التزام المحكم بمراعاة النظام العام في منازعات التجارة الدولية"، مجلة التحكيم، العدد الثالث، يوليو 2009، ص 204.

1162 محمد الدوغيري، "حدود إعمال المحكم لقواعد النظام العام كمظهر من مظاهر الإستقلالية"، منشورات المجلة المغربية للدراسات والاستشارات القانونية، عدد 02،

ديسمبر 2016، ص 38-39.

- مساهمة القيود في الحفاظ على تحقيق التوازن بين مرونة التحكيم واحترام حقوق الأطراف.
- أقر المشرع المغربي في القانون 95.17 سلطة تقديرية واسعة للهيئة التحكيمية مع احترام الضوابط الأساسية وعدم الإخلال بالنظام العام.
- ترسخ هذه الضوابط الثقة في التحكيم كوسيلة بديلة لفض النزاع وتقوي ضوابطه القانونية.
- تتحقق فعالية التحكيم في إطار قانوني متوازن يجمع بين السرعة والمرونة من جهة، ومن جهة أخرى ضمان وحماية الحقوق وتحقيق العدالة.

مقترحات:

- إضفاء مزيد من الوضوح على نصوص اتفاق التحكيم لتحديد اختصاص المحكم بدقة للحد من احتمالات النزاع حول حدود سلطته.
- تشجيع التدريب المستمر للمحكمين في مجالات القانون التجاري الدولي والإجراءات التحكيمية.
- وضع آليات رقابية فعالة تمنح للقضاء سلطة التدخل عند تجاوز المحكم سلطته دون المساس باستقلالية التحكيم.
- تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية، لتسهيل الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها على الصعيد الدولي وبالأخص في القضايا المتعلقة بالتجارة العابرة للحدود.
- رفع مستوى الوعي لدى الأطراف التجارية لتسليط الضوء على أهمية الدقة في صياغة اتفاقات الأطراف، لتقليل المخاطر والمنازعات المستقبلية.
- تطوير قواعد نموذجية التحكيم التي تعتمد مراكز التحكيم المحلية والدولية لتجسيد إطار موحد منظم للعملية وضمان مرونة للمحكمين مع احترام الضوابط الأساسية.
- ترسيخ التعاون بين القضاء ومراكز التحكيم للحد من النزاعات بينهم وضمان سرعة تنفيذ الأحكام التحكيمية.
- إنشاء سجل للمحكمين المؤهلين لاختيار محكمين ذوي كفاءة عالية بما يقلل من احتمال تجاوز سلطتهم أو ضعف إدارة الإجراءات.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا في النظام الإجرائي مثل إنشاء منصات إلكترونية.
- تطوير آليات الوساطة التحكيمية التكميلية لتسوية النزاع قبل اللجوء للفصل التحكيمي الكامل.
- توضيح نطاق الرقابة القضائية على التحكيم ضمن التشريعات الوطنية.
- تشجيع البحوث والدراسات الأكاديمية حول سلطة المحكم لرفع مستوى المعرفة القانونية وتطوير التشريعات والممارسات العملية.

لائحة المراجع:

الكتب:

- أنور علي أحمد الطشي، مبدأ الاختصاص بالاختصاصي في مجال التحكيم، الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، 2009.
- فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، الجزء الخامس، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.
- حفيظة حداد، الموجز في النظرية العامة المعاصرة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

عكاشة محمد عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1998.

➤ الأطروحات والرسائل:

ابراهيم العسري، "ضمانات التحكيم التجاري - دراسة مقارنة -"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2015.

بلغول دنيازاد، "سلطات المحكم في التحكيم التجاري الدولي"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، السنة الجامعية 2012\2013.

عميور نجاة، سلطة المحكم في إصدار الحكم التحكيمي التجاري الدولي، رسالة لنيل شهادة الماستر، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الجامعية 2022\2023.

كراش ليلي، "مبدأ سلطان الإرادة في التحكيم التجاري الدولي"، رسالة لنيل شهادة الماستر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002.

➤ مقالات:

ضيايف صارة، "حدود سلطات المحكم"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12 العدد 2، يونيو 2020.

علي أبو عطية، "القواعد الإجرائية للإثبات أمام المحكمين"، دار الجامعة الجديدة، 2011.

سرحاني عبد القادر، "فكرة النظام العام الدول في التحكيم التجاري الدولي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.

حسام التلهوني، "مدى التزام المحكم بمراعاة النظام العام في منازعات التجارة الدولية"، مجلة التحكيم، العدد الثالث، يوليو 2009.

محمد الودغيري، "حدود أعمال المحكم لقواعد النظام العام كمظهر من مظاهر الإستقلالية"، منشورات المجلة المغربية للدراسات والاستشارات القانونية، عدد 02، ديسمبر 2016.

مراجع أجنبية:

William W. Park. "The Arbitrator's Jurisdiction to Determine Jurisdiction". Boston University School of Law / ICCA Congress Series (Permanent Court of Arbitration, The Hague). 18 mars 2007.

Sigvard Jarvin. "The sources and limits of the arbitrators power". Arbitration International, Volume 2, Issue 2. 1 Avril 1986.

UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration (UNCITRAL Model Law, 1985, as amended in 2006).

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جباية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع